واللازم باطل فكذا الملزوم لوجوب الوجود له تعالى وقد يطلق البقاء وحده
قوله لا يشاب اي لا يخالط بالعدم اي ابدا بل نفسه العدم ولا يلحقه صفة البقا
مخرجة للبقا بمعنى مقارنة استمرار الوجود زمانين فصاعدا لاستحالة
عليه تعالى بهذا المعنى وان يكون يطلق عليه لا متناع دخول الزمان في وجوده
تعالى وسائر صفاته والصفة الثالثة الواجبة له تعالى من الصفات السلبية
انه اي الله تعالى لما متعلق بمخالف ومقاومة للاجرام والاعراض
اذ جميعها بائدة اي يقوم به العدم اما سابقا ولا حقا كالحوادث
الدنيوية واما لا حقا فقط كالاعدام الازلية السابقة للحوادث واما
سابقا كنعيم المومنين وعذاب الكافرين مخالف ذاتا وصفة خبر
انه المفتوحة الهمزة لعطفها على الوجود والمعنى انه يجب له تعالى مخالفة
ذاته العلية وصفاته السنية جميع الحوادث ذوات كانت او صفات على
والمخالفة لما ذكر عبارة عن سلب الحرمية والعرضية عنه تعالى وان
شئت قلت عبارة عن سلب الكلية والجزئية ولوازمهما وانما وجب له
تعالى ما ذكر لان الحوادث اما اجسام واما جواهر واما اعراض والاعراض
اما لازمة واما ممكنة واما جهات واما محدود ونهايات ولا شئ منها
بواجب الوجود لما ثبت لها من الحدوث واستحالة القدم برهان هو لغة
ضوء الشمس الذي على وجهها والحجة وعرفا ما يمكن التوصل بصحيح
النظر فيه الى العلم بالمطلوب اي دليل اثبات هذا الحكم اعني وجوب
مخالفته تعالى للحوادث القدم اي برهاني وجوبه له تعالى بعينه
قال كل ما وجب له القدم بالمعنى السابق استحال عليه العدم ولا شئ
من الحوادث بمستحيل عليه العدم فلا شئ منها بقديم والصفة الرابعة
من الصفات السلبية قيامه فهو عطف على الوجود بإسقاط العاطف
اي وواجب له تعالى قيامه بالنفس اي بنفسه وذاته وهو عبارة عن
استغنائه وعدم افتقاره تعالى الى المحل والمخصص اي المؤثر والموجد
وانما وجب له تعالى الاستغنا عن المحل لانه لو قام بمحل لكان صفة
له فيستحيل ان تقوم به الصفات الثبوتية من العلم والقدرة والارادة
وغيرها لكنها واجبة القيام به تعالى فتخلف وانما وجب له تعالى الاستغنا
عن المخصص لوجوب وجوده وقدمه وبقائه ذاتا وصفات ولا يخفى
ان في مخالفة الحوادث ما يغني عن قيامه بنفسه اذ المحل والاحتياج

الى

الى المخصص من جملتها فاذا خالف جميع الحوادث لم يكن محلا ولكن المقصود المبالغة في
التنزيه وقد علم من استحالة ما ثلثه تعالى للحوادث وافتقاره الى المحل والمخصص
انه يمتنع ان يتصف بالحوادث الموجودة بعد العدم خلافا للكرامية
واما اتصافه بما لسلوب والاضافات الحاصلة بعد ما لم تكن ككونه غير زائد
لو بد الميت راز قا للعمرو المولود وبالصفات الحقيقية المتغيرة التعلقات
ككونه عالما بهذا الحادث وقادرا عليه فيجاز وكذا بالاحوال المتحققة بعد ما
لم تكن كالعالميات المتجددة بتجدد المعلومات عند مثبتيها كابي الحسين البصري
والصفة الخامسة من الصفات السلبية وحدانية فسقط عاطفة على الوجود
اي وواجب له تعالى الوحدانية مصدر وحد مثل الغفران وزنا ومعنى وقد عرفا
عبارة عن سلب ثلاثة اشيا احدها انتفا الكثرة عن ذاته تعالى بمعنى عدم
قبولها الانقسام ويعبرون عنه بنفي الكم المتصل والكم عرض مقداري
يقبل القسمة لذاته وثانيها انتفا النظير له تعالى بمعنى التعدد في ذاته او في
صفة من صفاته ويعبرون عنه بنفي الكم المنفصل ويلزمه وجوب انفراده
تعالى باختراع جميع الكائنات ذوات كانت او افعالا اي امتناع استناد
التاثير لغيره سبحانه في شئ من الممكنات وثالثها انتفا مماثلته تعالى للحوادث
اللازم منه انتفا ضده له تعالى منها بالاولى فاما دليل انتفا الاول والثالث
فقد تقدم في مبحث مخالفته تعالى للحوادث واما انفراده باختراع جميع الكائنات
فاشار له بقوله فخالق لعبده وما يعمل فظهر ان المقصود بالتكلم عليه الان
انما هو بيان وحدة الذات والصفات بمعنى عدم النظير فيهما واما وحدة
الصفات بمعنى عدم قبول كل واحدة من صفات الذات التعدد فيذكره
بقوله ووحدة اوجب لها واشهر ادلته عند المتكلمين برهان التمانع
وهو قال له برهان التطارد وتقريره انه لو وجد فردان متصفان اي مقدر
اتصافهما بصفات الالوهية فاذا اراد احدهما امرا كحركة جسم مثلا فاما
ان يتم الاخر من ارادة ضده كسكونه مثلا اولا وكلاهما محال اما بيان
محالية الاول فلانه لو فرض تعلق ارادته بذلك الضد فاما ان يقع مرادا لهما
وهو محال لاستلزامه اجتماع الضدين او لا يقع مراد واحد منهما وهو محال
لاستلزامه عجز الاثنين الموصوفين بكمال القدرة على ما هو المفروض
ولاستلزامه ايضا ارتفاع الضدين والمفروض امتناع خلو ذلك المحل